مـجلـة بـنـهـا لـلـعـلـوم الإنـسـانـيـة
العدد (1) الجزء (2) السنة (2022) , (140-111)
الـتـرقـيـم الـدولـي الموحد لـلـطـبـاعـة:(2537-0170)
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg

الآثار الاقتصادية لوباء كورونا ,وإدارة السياسة الاقتصادية المصرية لآثاره

وائل مصطفى كامل المصيلحى– منصور محمد أحمد – أحمد مصطفى معبد
قسم الاقتصاد– كلية الحقوق– جامعة بنها

الملخص:

سببت جائحة كوفيد– 19 الكثير من التداعيات السلبية على النشاط الاقتصادي العالمي والمصري، والتي من المتوقع ان تدفع بالاقتصاد العالمي إلى أسوأ معدلاته منذ ازمة 1929 كما سبق التوضيح، ويمكن أن تكون "الأسوأ في التاريخ". ولا يزال هناك حالة من عدم اليقين حول مدى قوة التأثيرات السلبية على الاقتصاد، إذ تعتمد التداعيات الاقتصادية على عوامل مرتبطة صعب التنبؤ بها. وعلى الرغم من قدرة الاقتصاد المصري على التصدي لتداعيات الأزمة الراهنة إلى الآن، فإنه من المتوقع أن يشهد هذا التقدم الملحوظ تباطؤ فيما يخص بعض القطاعات التي أثرت عليها الأزمة بشكل مباشر، وأهمها القطاعات التي قد تفضي إلى خلل في مصادر الدخل الأجنبي. وعليه، سوف نتناول في هذا البحث قطاعات التأثير الخارجية على الاقتصاد المصري وأهمها :– قطاع الطيران والسياحة , والتجارة الدولية , والاستثمارات الأجنبية المباشرة , و تحويلات لمصريين العاملين بالخارج , وايرادات قناة السويس. ولكن السياسة الاقتصادية المصرية والتى أقرتها الدولة ونفذتها كل القطاعات الاقتصادية , خاصة البنك المركزى المصرى , استطاعت تقليص الآثار لأقل قدر ممكن من الضرر , بل وتحقيق نسبة نمو .

الكلمات المفتاحية:

وباء كورونا , قطاعات الاقتصاد المصرى, التجارة الدولية

تمهيد وتقسيم :-

سببت جائحة كوفيد- 19 الكثير من التداعيات السلبية على النشاط الاقتصادي العالمي والمصري، والتي من المتوقع ان تدفع بالاقتصاد العالمي إلى أسوأ معدلاته منذ ازمة 1929 كما سبق التوضيح، ويمكن أن تكون "الأسوأ في التاريخ".
ولا يزال هناك حالة من عدم اليقين حول مدى قوة التأثيرات السلبية على الاقتصاد، إذ تعتمد التداعيات الاقتصادية على عوامل مرتبطة يصعب التنبؤ بها.

وعلى الرغم من قدرة الاقتصاد المصري على التصدي لتداعيات الأزمة الراهنة إلى الآن، فإنه من المتوقع أن يشهد هذا التقدم الملحوظ تباطؤ فيما يخص بعض القطاعات التي أثرت عليها الأزمة بشكل مباشر، وأهمها القطاعات التي قد تفضي إلى خلل في مصادر الدخل الأجنبي.

وعليه، سوف نتناول في هذا البحث قطاعات التأثير الخارجية على الاقتصاد المصري وأهمها :- **قطاع الطيران والسياحة , والتجارة الدولية , والاستثمارات الأجنبية المباشرة , و تحويلات المصريين العاملين بالخارج , وايرادات قناة السويس.**

دار المنظومة DAR ALMANDUMAH الـرواد في قواعد المعلومات العربية
PGHSC 2022 1st Annual Conference of Postgraduate Studies for Humanities Science - Benha University المؤتمر السنوي الأول للدراسات العليا للعلوم الإنسانية بجامعة بنها
BJHS Benha Journal of Humanities Science مجلة بنها للعلوم الانسانية

ولكن السياسة الاقتصادية المصرية والتى أقرتها الدولة ونفذتها كل القطاعات الاقتصادية , خاصة البنك المركزى المصرى , استطاعت تقليص الآثار لأقل قدر ممكن من الضرر , بل وتحقيق نسبة نمو .

وسترى كل ذلك فى المبحثين الآتيين :-

المبحث الأول :- تأثير وباء كورونا على قطاعات الاقتصاد المصرى.

المبحث الثانى :– الاقتصاد المصرى وتحظى آثار كورونا .

المبحث الأول

تأثير وباء كورونا على قطاعات الاقتصاد المصرى

المطلب الأول
قطاع الطيران والسياحة

تمثل السياحة الدولية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية ومصدرًا هامًّا من مصادر العملات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الكثير من البلدان. إذ يتم إنتاج حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم في هذا القطاع. كما يخلق قطاع السياحة وظيفة من بين كل 4 وظائف جديدة في كافة أنحاء العالم. وفي عام 2019، شكلت السياحة الدولية 8% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي ووفرت فرص عمل لأكثر من 45 مليون شخص[1].

شكل رقم (6)

تدفقات الحافظة المتراكمة من الأسواق الناشئة إثر جائحة كوفيد-19 (بمليارات الدولارات الأمريكية)

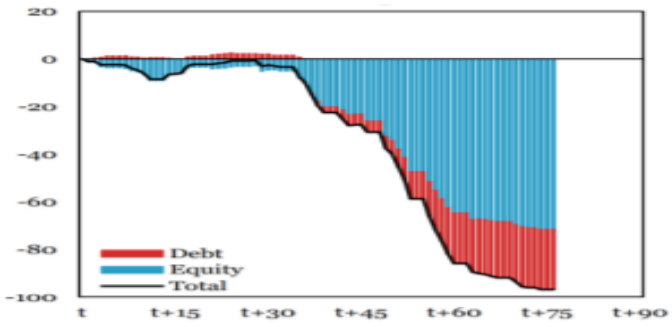

المصدر: معهد التمويل الدولي، تقرير تدفقات رأس المال، 9 أبريل 2020.

[1] **WTTC (2020), Data Gateway, OIC Factsheet.World Travel & Tourism Council. 2020.**

شكل رقم (7)
تدفقات الحافظة المتراكمة من الأسواق الناشئة خلال مختلف الأزمات
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

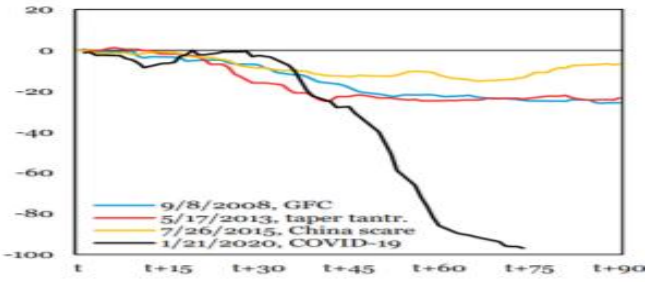

المصدر: معهد التمويل الدولي، تقرير تدفقات رأس المال، 9 أبريل 2020.

وتعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية ليس فقط على المستوي الدولي وإنما على المستوي القومي والمحلي أيضا، نظرًا لما لديها من قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، بسبب التداخل وتشابك أنشطتها مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى. وتعد السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في مصر، وجلب العملة الصعبة وتحقيق النمو للاقتصاد المصري، وتوظيف العديد من العاملين ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة وحتى غير المتعلمين.

وتتمتع مصر بالعديد من المقومات السياحية مثل السياحة الثقافية والترفيهية والدينية وسياحة المؤتمرات والسفاري والسياحة البيئية والعلاجية وغيرها من المقومات السياحية الأخرى.

وتعود أهمية القطاع السياحي أيضًا إلى قدرته في حفز النشاط الاقتصادي على نطاق واسع، ويرجع ذلك إلى قدرته في إقامة الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى، فتلك الروابط تحفز من أثر المضاعف الذي تترتب علية فوائد اقتصادية كبيرة على الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل ورفع مستوي المعيشة[1].

ويعد القطاع السياحي قطاعًا حساسًّا للغاية؛ إذ إنه يتأثر تأثرًا شديدًا بالأحداث المحلية والعالمية .

لذا يتعرض هذا القطاع في مصر الآن لأزمة كبيرة بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد[2]. وإذ لدى قطاع السياحة روابط مباشرة وغير مباشرة مع 185 نشاطًا على جانب العرض في الاقتصاد، ومن ثم صدمة مثل تفشي وباء يمكن له التأثير على سلسلة من الأنشطة

---

[1] **د. سلوي محمد مرسي, زينب محمد الصادي, مرجع سابق, ص2.**

[2] **ولقد تعرض القطاع السياحي المصري إلى الكثير من الأزمات خلال السنوات القليلة الماضية، والتي أدت إلى تدهور هذا القطاع اعتبارا من عام 2011 (ثورة 25 يناير) وأيضًا أزمة طائرة الركاب الروسية في عام 2015 وبعض حوادث الإرهاب المختلفة خلال عامي 2016 و 2017. فلقد بلغ عدد السائحين 14.7 مليون سائح عام 2010 ثم تلاه حدوث انخفاض شديد لأعداد السائحين خلال السنوات 2011 و 2013 و2015 و 2016. وازداد عدد السائحين بنسبة 53% عام 2017 مقارنة بعام 2016، واستمرار تلك الزيادة بنسبة 36% في عام 2018 و15% في عام 2019 ليصل العدد إلى 13 مليون سائح.**
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

الاقتصادية بدءًا بالنقل ووصولًا إلى أصحاب الفنادق[1]. وفقًا لمنظمة السياحة العالمية[2]، فإن حوالي 80% من كافة شركات السياحة على مستوى العالم عبارة عن مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم لديها مصادر محدودة للبقاء في حالة حدوث صدمة اقتصادية مثل الصدمة الحالية نظرًا لتفشي كوفيد-19.

إذ يخلق قطاع السياحة الملايين من الوظائف، ويوفر كذلك فرص عمل لبعض الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والمجتمعات الريفية في العديد من البلدان النامية والمتقدمة[3].

وفي السياق ذاته، يمكن ترجمة الركود أو الأزمة في القطاع إلى خسارة ملايين الوظائف جراء هذه الجائحة. ونتيجة لذلك، من الممكن أن يؤثر تعطيل أنشطة القطاع على كافة أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة على نطاق واسع، ومن ثم سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.

وحقق القطاع السياحي المصري نموًا كبيرًا في عام 2019 يقارب النمو الذي تحقق خلال عام 2010 مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية والأوضاع الإقليمية والأزمات المختلفة التي تعرض لها هذا القطاع منذ أحداث يناير 2011 وما بعدها. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد السائحين في عام 2019 بلغ 13 مليون سائح مقابل11.3 مليون سائح في عام 2018 أي بزيادة قدرها 15%.

في حين سجلت الليالي السياحية 136.2 مليون ليلة في عام 2019 مقابل 121.5 مليون ليلة في عام 2018 بزيادة قدرها 12%. كذلك سجلت الإيرادات السياحية 12.6 مليار دولار عام 2019 مقابل 11.6 مليار دولار عام 2018 بزيادة قدرها 8 %[4].

ويمكن رد نمو القطاع السياحي خلال عام 2019 إلى العديد من الأسباب منها: تحرير سعر الصرف، وتجهيز العديد من الفنادق، ومبادرة البنك المركزي لتمويل قطاع السياحه ، والاستقرار الأمني، والاهتمام بالبنية التحتية، والاهتمام بالأماكن السياحية التاريخية والتقليدية وتسويقها بشكل جيد. فضلًا عن وضع برنامج إصلاح هيكلي شامل القطاع السياحة في نوفمبر 2018 لتطوير هذا القطاع بهدف أحداث تنمية سياحية مستدامة ورفع قدرته التنافسية لتتماشي مع الاتجاهات العالمية وزيادة عدد العاملين به.

---

(1) **OECD (2020c), Tourism Policy Responses. 15 April 2020. Retrieved from https://bit.ly/2WQwfGC. تم الاطلاع بتاريخ: 2021/4/10م**

(2) **OECD (2020a). Evaluating the Initial Impact of COVID-19 Containment Measures on Economic Activity. 14 April 2020. Retrieved from https://bit.ly/2ZybDot. تم الاطلاع بتاريخ: 2021/4/10م**

(3) **UNWTO (2020b), Supporting Jobs and Economies through Travel & Tourism: A Call for Action to Mitigate the Socio-Economic Impact of COVID-19 and Accelerate Recovery. April 2020. Retrieved from 01. https://go.aws/2LOE49r تم الاطلاع بتاريخ: 2021/4/28م**

(4) **البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة والجهاز المركزي للتعبئة العامية والإحصاء مصر في أرقام. 2020.**

وقد ارتكز برنامج هذا الإصلاح على خمس محاور رئيسية شملت الإصلاح المؤسسي والتشريعي وتطور البنية التحتية والاستثمار والتنشيط والترويج ومواكبة الاتجاهات الحديثة عالمية .

وطبقًا لما سبق فإن العديد من الدراسات المحلية والدولية توقعت استمرار نمو القطاع السياحي المصري خلال عام 2020. إذ توقعت هذه الدراسات نمو عدد السياح بنسبة 15% ليصل إلى 15 مليون سائح عام 2020 مقابل 13 مليون سائح عام 2019.

كما توقعت الدراسات نمو السياحية عام 2020 بنسبة 10% لتصل إلى 150 مليون ليلة مقابل 136 مليون ليلة عام 2019. ومع نمو عدد السياح والليالي السياحية فقد توقعت تلك الدراسات نمو الإيرادات السياحية عام 2020 بنسبة 30% لتصل إلى 16 مليار دولار مقابل 12.6مليار دولار عام 2019. ومع زيادة عدد السياح والليالي السياحية فقد توقعت هذه الدراسات نمو الإيرادات السياحية عام 2020 بنسبة 30% لتصل إلى 16 مليار دولار مقابل 12.6 مليار دولار عام 2019. وقد كانت الأشهر الأولى من هذا العام 2020 تشير إلى ذلك؛ إذ بلغ عدد السائحين خلال الثلاث أشهر الأولى من هذا العام حوالي 2.4 مليون سائح (2 مليون سائح خلال شهري يناير وفبراير و400 ألف سائح خلال النصف الأول من شهر مارس) وقدرت الإيرادات السياحية في هذه الفترة بحوالي 2.5 مليار دولار[1].

ولقد جاء هذا التطور الايجابي نتيجة عدة عوامل من بينها: استقرار الوضع السياسي والأمني في مصر، والاهتمام بالبنية التحتية وتجهيز الفنادق، واستقرار أسعار الصرف، علاوة على الترويج السياحي لمقومات مصر السياحية[2].

إلا أنه للأسف أدى ظهور فيروس كورونا المستجد في غالبية دول العالم وظهوره في مصر في مارس 2020 إلى الحد من هذه التوقعات وإلى اتخاذ الكثير من الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالقطاع السياحي لمواجهة آثار هذه الجائحة؛ فمع توقف حركة السياحة والطيران بشكل كامل منذ فبراير 2020 تأثر قطاع السياحة المصري بشكل لافت؛ إذ أثرت جائحة كورونا على قطاع السياحة المصري خلال العام المالي 2021/2020، إذ تراجعت الحجوزات بنسبة 80% خلال يناير - مارس 2020 عن نسبتها في الربع المناظر. وتساهم السياحة والطيران بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي ويقوم بتوظيف نحو 10% من إجمالي القوى العاملة المصرية. وقد حققت الإيرادات السياحية أعلى قيمة لها لتبلغ 12.6 مليار دولار لعام 2018/ 2019 وهو ما يمثل 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي[3].

وانخفض عدد السائحين إلى 2.2 مليون سائح؛ ويمثلون نسبة 19% من السياحة المعتادة مقارنة بعام 2018؛ ومن ثم تحقيق إيراد سياحي بنحو 360 مليون دولار فقط، وهو ما يعني خسارة نحو 18 مليار دولار مقارنة بالمستهدف هذا العام، نظرًا لتراجع عدد السائحين بنسبة 100% خلال أشهر أبريل ومايو ويونيو 2020 والتي تمثل ذروة الأزمة، إذ شهد شهر أبريل

---

[1] الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، سلاسل زمنية، 10 مايو 2020، www.cbe.org.eg تم الاطلاع بتاريخ: 2021/5/10م

[2] أ.د سلوي محمد مرسى، ود. زينب محمد الصاوى، تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، سلسة أوراق السياسات، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو 2020م، ص10-11.

[3] البنك المركزي المصري، "النشرة الاقتصادية الشهرية"، مارس، 2020م.

2020 أقل عدد سياحة وافدة بنحو 1000 سائح فقط مقارنة بأبريل 2019 الذي بلغ عدد السائحين خلاله 932 ألف سائح، وبدأ يظهر شيئًا من التحسن في يوليو وأغسطس 2020 بوفود 89 ألفًا و223 ألف سائح على التوالي، لتنخفض نسبة تراجع الحركة السياحية إلى 82% في أغسطس 2020.

ووفقًا لتقديرات وزارة السياحة والطيران تحمل قطاع السياحة بخسائر تقدر بنحو مليار دولار شهريا. علاوة على تحمل قطاع الطيران خسائر تقدر بنحو 2.25 مليار جنيه نتيجة تعليق حركة الطيران وفقًا لتصريحات نشرت لوزارة الطيران المدني.

ويلاحظ من الجدول رقم (2) تحقق معدل تغير موجب في أعداد السائحين في بداية عام 2020 خلال شهر يناير وفبراير، ولكن مع ظهور وباء كورونا سجلت أعداد السائحين انخفاض شديد خاصة خلال الفترة ابريل - يونيو 2020. ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يعد قياس الآثار الحالية والمستقبلية للأزمة على قطاع السياحة أمرا صعبا، حيث كشفت الأزمة عن أوجه القصور في نظم المعلومات الإحصائية للسياحة سواء على المستوى العالمي أو المصري.

جدول رقم (2)

تطور أعداد السياح الوافدين الى مصر عامي 2019 و2020

الشهور	قبل الأزمة عام 2019	أثناء الأزمة 2020	معدل التغير%
يناير	861	945	10
فبراير	885	942	6
مارس	1097	398	64-
ابريل	1220	1	100-
مايو	932	2	100-
يونيو	1083	4	100-
يوليو	1225	89	93-
أغسطس	1221	223	82-

المصدر: من اعداد الباحث استنادًا على قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد 19.

وكان لانخفاض أعداد السياح الوافدين الى مصر أثره السلبي على الإيرادات من هذا القطاع، إذ انخفضت الايرادات السياحية في النصف الأول من عام 2020 بنحو 55% مقارنة بالفترة المناظرة لها في عام 2019، إذ تراجعت الإيرادات السياحية بنحو 6 مليار دولار خلال عام 2019\2020 لتبلغ إجمالي الإيرادات 10.7 مليار دولار مقابل إيرادات متوقعة قبل الأزمة 16.7 مليار لنفس العام[1].

وتراجع معدل نمو قطاع السياحة من 20.1 % عام 2019/2018 إلى - 15.4% عام 2020/2019 ثم تتراجع بمعدل أقل خلال العام التالي - 6% لعام 2021/2020.

[1] **المركز المصري للدراسات الاقتصادية، "الرأي في أزمة: قطاع السياحة في مصر"، العدد 3، مارس، 2000.**

ويوضح الشكل رقم (8) حجم الايرادات السياحية في عامي 2019 و2020، إذ جاء التدهور أكبر في الايرادات السياحية خلال الفترة (ابريل - يونيو 2020) مقارنة بالربع الأول من العام ذاته[1].

شكل رقم (8) حجم الايرادات السياحية في مصر خلال عامي 2019، و2020
مليون دولار

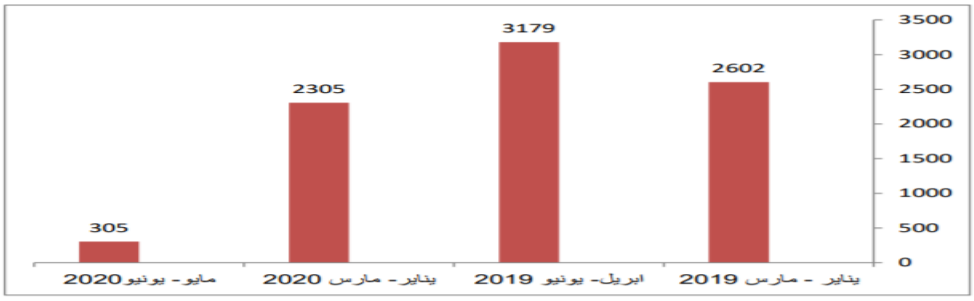

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد 19.

ولن تقف التأثيرات السلبية عند قطاع السياحة وحده؛ إنما ستمتد إلى القطاعات المرتبطة به؛ إذ يعد قطاع السياحة من القطاعات شديدة التشابك مع القطاعات الأخرى (الغذائية، المنسوجات والمفروشات، التشييد والبناء، المواصلات، وغيرهم).

وعلى نمط النقل الجوي، تمر شركات النقل البحري كذلك بأوقات صعبة بسبب جائحة كوفيد-19. فانخفاض حجم التجارة الدولية وحجم الإنتاج قد قلل من الطلب العالمي على النفط والمواد الخام، وتظل العديد من الناقلات وسفن الشحن عاطلة في انتظار انطلاق عمليات الشحن من جديد[2]، بينما رست بعضها في البحر بما عليها من شحنات باحثة عن مشترين. كما أثر الوباء أيضًا على قطاع النقل بالسكك الحديدية ويعود ذلك في الأساس إلى انخفاض حجم التجارة الدولية.

- المطلب الثانى -
التجارة الخارجية والقطاعات الداعمة

أولاً : التجارة الخارجية

تواجه العديد من الاقتصادات النامية مزيدًا من الرياح المعاكسة، نظرًا لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، مما يزيد من تكاليف التجارة المستمرة بالدولار الأمريكي بين الدول. على أساس مرجح تجاريًّا، إذ ارتفع الدولار الأمريكي بنسبة 9.5 % في 2020 مقابل عملات الاقتصادات الناشئة. حيث يؤدي ذلك إلى توليد المزيد من الضغط الهبوطي على التجارة الدولية ليست فقط الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر المصدرين في العالم حيث إنها تمثل كذلك

---

[1] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متابعة اثار كوفيد على الاقتصاد المصرى قطاع السياحة، نوفمبر 2020، العدد25، ص5, متاح على الرابط التالي: http://www.eces.org.eg, تم الاطلاع بتاريخ: 2021/5/20م.

[2] Bloomberg (2020), Singapore Coastline Packed with Ships Full of Oil No One Wants. April https://bloom.bg/2yo6bJs. تم الاطلاع بتاريخ: 2021/5/29م.

جهات فاعلة رئيسية في سلاسل التوريد العالمية، ومن ثم مستوردين مهمين للمواد الخام وقطع الغيار والمكونات. ولا تؤثر عمليات الإغلاق في هذه الاقتصادات الثلاثة على الأعمال التجارية المحلية فقط - إنما تؤثر أيضًا على الشركات في البلدان الشريكة وحتى الشركات في البلدان التي ليس لها علاقة تجارية مباشرة مع الصين أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة[1].

وتعد هذه المراكز التجارية الرئيسية الثلاثة معًا، مسؤولة عن حوالي 63% من واردات سلاسل التوريد العالمية وحوالي 64% من صادرات سلاسل التوريد. ويقدر مركز التجارة الدولية أن الاضطراب العالمي في مدخلات التصنيع سيبلغ حوالي 126 مليار دولار أمريكي. وسوف يكون لإغلاق المصانع في الاتحاد الأوروبي أكبر التداعيات على صادرات سلاسل التوريد للبلدان الأخرى ، حيث يتكامل الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في سلاسل التوريد العالمية، ويعتبر أكبر مستورد للمدخلات الصناعية وأكبر سوق لكل من إفريقيا وآسيا[2].

ويعد الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر وهم الصين والاتحاد الأوروبي ودول الخليج والولايات المتحدة من أكثر الاقتصادات التي تأثرت بأزمة كورونا. وفي محاولتهم لاحتواء الأزمة تبنوًا عدة تدابير احترازية أدت لتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية مما أثر بالسلب على التجارة الخارجية السلعية والخدمية.

كما أظهرت التجارة الدولية تباطؤا فعليًّا مسبقًا في غمار التوترات التجارية المستمرة بين الاقتصادات الكبرى ولذلك لم يكن من المتوقع أن تعرف نموا في عام 2020. لكن بعد جائحة كوفيد-19، تم تعديل التقديرات العالمية للتدفقات التجارية بشكل يوضح تراجعها الكبير إلى الوراء. فقد انخفضت تدفقات التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و 32% في عام 2020، وانخفضت تجارة البضائع العالمية بنسبة 12.9 % في عام 2020 يليه انتعاش قوي بنسبة 21.3% في عام 2021 وذلك لإقتراب التجارة من المنحى الذي كانت تتجه فيه قبل الوباء[3].

ولقد توقفت التجارة الخدمية خصوصًا أنشطة السياحة نتيجة غلق المجال الجوي وكذلك عودة المبعوثين من الخارج سواء للتعليم أو لتلقي العلاج. ويتوقع أن تؤثر الأزمة بالسلب بشكل مباشر على صافي الميزان التجاري الخدمي والذي حقق الميزان الخدمي فائضًا بلغ حوالي 13 مليار دولار عام 2018/ 2019 مقابل 11 مليار في العام السابق. وهذا الأثر السلبي يرجع لانخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس والذي يمثلا معا 75% من إجمالي متحصلاته وتبلغ قيمة إيراداتهما 12.6 و 5.7 مليار دولار على التوالي.

---

[1] مركز التجارة الدولية, ملخص تنفيذي, كوفيد-19: الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة, آفاق القدرة التنافسية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم, 2020, ص3-4.

[2] قد يفقد المصدرون الأفارقة صادرات سلاسل التوريد الصناعية العالمية بما تتجاوز قيمته 2.4 مليار دولار أمريكي بسبب الصدمة التي سببها إغلاق المصانع في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وينشأ أكثر من 70% من هذه الخسارة عن التعطل المؤقت لروابط سلاسل التوريد مع الاتحاد الأوروبي.

مركز التجارة الدولية, ملخص تنفيذي, كوفيد-19:الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة, آفاق القدرة التنافسية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم, 2020, ص3-4.

[3] WTO (2020). Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy. Press.release 855 (20-2749). 08 April 2020.

وقد بلغت الصادرات السلعية 25.5 مليار دولار عام 2019 ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي 42% منها و 23% للدول الآسيوية غير العربية و13% للولايات المتحدة و 9.4 % للسعودية[1]. ولقد انخفض الطلب الخارجي، ومن ثم الصادرات المصرية بما لا يقل عن 25% خلال 2020 سواء للاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية مع حتمية حدوث تأخر في التسليم نتيجة تشديد إجراءات الدخول في ظل الأزمة[2].

وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات المصرية 33. 2 مليار دولار في سبتمبر 2020 مقابل 2.39 مليار دولار في سبتمبر 2019. ومن أهم السلع التي زادت قيمة صادراتها كل من: اللدائن بأشكالها الأولية، والمواد الغذائية، والسجاد، والأثاث، والأدوية، ومستحضرات الصيدلة، والسكر. بينما كانت من أهم السلع التي انخفضت صادراتها: البترول ومنتجاته، والأسمدة، ومنتجات الألبان، والفواكه الطازجة، والمنتجات الخزفية والصحية، ومنتجات الصابون[3]. وعلى مستوى الواردات، بلغت حوالي 65 مليار دولار عام 2019 منها 34% تأتي من الاتحاد الأوروبي بينما 19% من الواردات المصرية جاءت من الصين وحوالي 8.4 من الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتوقع أن تشهد الواردات انخفاضا نتيجة للأزمة ونظرًا لأن هيكل الواردات المصرية يتسم بعدم المرونة لأن معظمه سلع أساسية من غذاء وبترول وسلع وسيطة ومستلزمات إنتاج فسوف يترتب على انخفاض الواردات عجز في مستلزمات الإنتاج الصناعات متعددة ومنها الإلكترونيات والملابس الجاهزة وغيرها.

وشهدت القيمة الإجمالية انخفاضًا واضحًا لتصل إلى 5.03 مليار دولار في سبتمبر 2020 مقابل 6.39 مليار دولار في سبتمبر 2019. ومن أهم السلع التي ارتفعت وارداتها: السيارات، ولوازم الحديد والصلب، وأجهزة التليفون، وأجهزة معالجة المعلومات. أما السلع التي انخفضت وارداتها كانت كل من: القمح والذرة والبترول الخام ومنتجاته، والأسماك المحفوظة، والمواد الكيميائية[4]. ويوضح الجدول التالي قيمة الصادرات والواردات سواء البترولية أو غير البترولية كما يأتي:

---

(1) **UN Contrade Statistics, Trade map. بيانات**

(2) **American Chamber of Commerce in Egypt, "Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt's Economy", Research note, March. 2020.**

(3) **د. جيهان عبدالسلام عباس, أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة), مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمى الخامس لكلية التجارة بعنوان: "أثر أزمة كورونا على الاقتصادي القومي – المقترحات والحلول", كلية الدراسات الأفريقية العليا, جامعة طنطا, 2021, ص11.**

(4) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أكتوبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.capmas.gov.eg, تم الاطلاع بتاريخ: 2021/6/5م.**

جدول رقم (3) قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة (2019، و2020)
مليون دولار

البيان	سبتمبر 2020	أغسطس 2020	سبتمبر 2019	أغسطس 2019
الصادرات غير البترولية	2008	1695	2098	2027
صادرات البترول الخام ومنتجاته	203	219	230	367
اجمالى الصادرات	2328	1914	2328	2394
الواردات غير البترولية	4547	4390	4547	5662
الواردات من البترول ومنتجاته	486	544	486	732
اجمالى الواردات	5033	4934	5033	6394
حجم التجارة	7361	6848	7361	8788

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، اكتوبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.capmas.gov.eg

وإجمالًا أدت جائحة كورونا إلى انخفاض الصادرات بنسبة 4.7% في الربع الأول من 2020 مقارنة بذات الفترة من عام 2019، بينما عادت إلى نفس مستواها الذي كانت عليه في سبتمبر 2019 لتصل الى ذات القيمة تقريبًا في سبتمبر 2020. ويمكن ردّ جزء من هذا الانخفاض إلى توجيه جزء كبير من إنتاجية المصانع في تلك الفترة لتلبية احتياجات السوق المحلية بدلا من تصديرها، علاوة على قرار وزارة التجارة والصناعة الخاص بمنع تصدير عدد من المنتجات مثل البقوليات وبالأخص الفول والعدس، وكذا المستلزمات الطبية من ماسكات وملابس وقائية، علاوة على ما حدث عقب انتشار الجائحة من إغلاق الحدود، والحد من التنقل بين الدول[1].

كما اختلفت تقديرات تراجع المجموعات السلعية المختلفة للصادرات والواردات؛ وهو ما يحتاج مزيدًا من التفصيل؛ غير أنه من المؤكد أن أي تراجع في التجارة سيؤثر سلبا على التشغيل وبالتالي الدخول ومن ثم الطلب النهائي. ويختلف تأثر القطاعات الاقتصادية بالأزمة؛ فبينما شهدت العديد من القطاعات تراجعا في معدل نمو ناتجها عن العام الماضي وتحديدًا السياحة وقناة السويس اللذان شهدا معدلات نمو سالبة نتيجة للأزمة ثم الصناعات التحويلية. بينما يوجد قطاعات أخرى صاعدة حققت قفزات أثناء الأزمة ومن الممكن أن يستمر إذا قدمت الدولة المساندة الكافية لها وتحديدًا قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتعاني مصر من عجز واضح في الميزان التجاري بلغ 38 مليار دولار بما يمثل 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018/ 2019 والأثر النهائي للأزمة على العجز سوف يكون محصلة الأثر على جانبيه معًا. كما أدت أزمة كورونا إلى تراجع عجز الميزان التجاري عمومًا منذ بداية عام 2020 إلى الآن مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019، ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تراجع عجز الميزان التجاري في بداية الأزمة في يناير 2020 ليصل إلى (2834) مليون دولار أمريكي مقارنة بحوالي (4069) مليون دولار أمريكي في ذات

[1] **د. جيهان عبدالسلام عباس, أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة), مرجع سابق, ص25.**

الشهر في العام السابق 2019، وذلك بنسبة تراجع بلغت 30.35%[1]. كما استمر عجز الميزان التجاري في الانخفاض ليصل إلى 2705 مليون دولار في سبتمبر 2020 مقارنة بنحو 4000 مليون دولار كعجز للفترة سبتمبر 2019 ؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض الواردات والصادرات لعام 2020 نتيجة تفشي وباء مقارنة بالفترة السابقة لهذا الوباء كما هو موضح بالشكل رقم(9).

شكل رقم (9) الميزان التجاري لمصر خلال الفترة (سبتمبر 2020، وسبتمبر 2019)

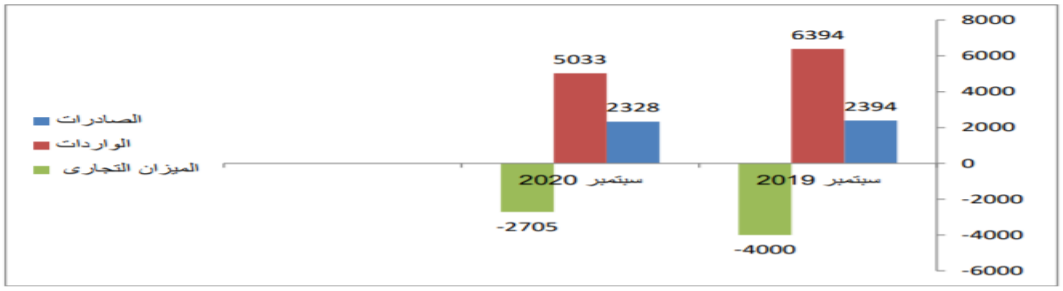

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا على بيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أكتوبر 2020م، متاح على الرابط التالي: .https://www.capmas.gov.eg

- ثانياً - الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وفقًا لأحدث تقديرات الأونكتاد الصادرة في 26 مارس 2020، يتوقع انكماش تدفقات الاستثمار العالمي بنسبة 40% بسبب جائحة كوفيد-19. وتتأثر نسبة كبيرة من الشركات متعددة الجنسيات بسلاسل التوريد المتقطعة والصدمات المخلة بالطلب العالمي وانخفاض المبيعات والأرباح. وتتوقع أيضًا معظم الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية (**FDIs**) انخفاضًا جليًّا بنسبة 30% في أرباحها. وتعد قطاعات الطاقة وشركات الطيران وصناعات السيارات من بين القطاعات التي يتوقع أن تكون الأكثر تضررا[2].

---

[1] سارة ناصح، كيف أثر وباء كورونا على التجارة الخارجية المصرية، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، 24 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.ecsstudies.com/11060 تم الاطلاع بتاريخ: 2021/6/11م. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات التجارة الخارجية، أكتوبر 2020، متاح على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind%20id=5736 تم الاطلاع بتاريخ: 2021/6/11م.

[2] UNCTAD (2020a). Impact of the COVID-19 Pandemic on Global FDI and GVCs – Updated Analysis. Investment Trends Monitor. Special.Issue. March 2020.

وتشير التقديرات إلى انخفاض تدفقات الاستثمار العالمي بنسبة حوالي 1% في عام 2019، وفقًا لمرصد اتجاهات الاستثمار الصادر عن الأونكتاد والذي نشر في يناير 2020. فبالأخذ بعين الاعتبار الانخفاض المتوقع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية لعام 2019.

ووفقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة 11% ليصل الى 9 مليار جنيه بما يمثل حوالي 20% من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية وذلك عام 2019[1]. وقد احتلت مصر المرتبة 114 من أصل 190 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، متقدمة بذلك 6 مراكز مقارنة بالعام 2018. وعلى وفق التقرير الصادر البنك المركزي المصري، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 57 % إلى ما يقدر بنحو 1.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2020، ثم تحسنت نسبية لتصل إلى حوالي 3.09 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام المالي 2020/2019 مقارنة بـ4.26 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2020[2].

ويوضح الشكل رقم (10) اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، الذي انخفض من 4899 مليون دولار في يناير 2020 إلى 3090.7 مليون دولار في يوليو 2020 نتيجة تفشي وباء كورونا وتداعياته السلبية على الاقتصاد العالمي والمصري، والإغلاق الذي حدث في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة كورونا، والذي أدى إلى تباطؤ المشروعات الاستثمارية الموجودة، وآفاق الانكماش العميق التي قادت الشركات العالمية مما وجههم نحو إعادة تقييم المشروعات الجديدة وتأجيل بعضها[3].

شكل رقم (10) اجمالى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (يوليو 2017-حتى يوليو 2020) مليون دولار

---

(1) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2020، ص15.

(2) Nordea , Country profile Egypt, Foreign direct investment (FDI) in Egypt, Available at: https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/egypt/investment.

تم الاطلاع بتاريخ: 2021/6/22م.

(3) Lara Williams , " The state of play: FDI in Egypt " , Invesment Monitor, 28 Aug 2020 Available at: https://investmentmonitor.ai/middle-east-north-africa/the-state-of-play-fdi-in-egypt..تم الاطلاع بتاريخ: 2021/7/1م

Source: Trading Economics, Egypt Foreign Direct Investment, Available at: https://tradingeconomics.com/egypt/foreign-direct-investment.

وفي عام 2021/2020، قد سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1.3%، بينما سجل صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة 5.2 مليار دولار[1].

وتعتبر المملكة المتحدة أكبر مستثمر في مصر، تتعبها بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النفط والغاز (حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الاستثمارات، خصوصًا بعد اكتشاف احتياطيات الغاز البحرية في الصحراء الغربية للبلاد وفي حقل ظهر البحري، وهو الأكبر في البحر الأبيض المتوسط)، يأتي بعده قطاع العقارات. والتصنيع والخدمات المالية والبناء. وقد تراجع حجم تدفقات الاستثمار التي مصدرها الاتحاد الأوروبي نتيجة ضعف اقتصادات أوروبا في ظل تفشي وباء كورونا، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، واتجه الاستثمار العربي نحو الارتفاع بشكل نسبي في مصر[2].

ومن حيث تدفقات رأس المال، ترتب على جائحة كوفيد-19 توقف بارز مفاجئ في تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة. إذ وفقًا لمعهد التمويل الدولي (IIf)، شهد الربع الأول من عام 2020 أكبر تدفق للخارج في الأسواق الناشئة على الإطلاق، متجاوزًا بذلك أسوأ مراحل الأزمة المالية العالمية. وكذا أدت صدمة الطلب العالمي وحصول أكبر انخفاض في أسعار النفط منذ عقود إلى حدوث موجة تدفق قياسية بلغت تقريبًا 83 مليار دولار أمريكي في شهر مارس فقط. إذ في الفترة ما بين 21 يناير و 9 أبريل، بلغت تدفقات أسهم المحافظ 72 مليار دولار أمريكي وتدفقات الديون الخارجية 25 مليار دولار أمريكي، وفقًا لمعهد التمويل الدولي، لتصل إلى ما مجموعه 97 مليار دولار أمريكي[3].

---

[1] الهيئة العامة للاستعلامات, الإصلاح الاقتصادي يستمر في حصد ثماره رغم تداعيات كورونا, https://www.sis.gov.eg/, تم الاطلاع بتاريخ: 2021/7/2م.

[2] وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، وزارة المالية، القاهرة، نوفمبر 2020، المجلد 15، عدد 13، ص16.

[3] UNCTAD (2020a). Impact of the COVID-19 Pandemic on Global FDI and GVCs – Updated Analysis. Investment Trends Monitor. Special.Issue. March 2020.

- رابعاً-
تحويلات المصريين العاملين بالخارج

يعد فيروس كورونا من أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، إذ إن أغلب الأزمات المالية السابقة واجهتها الحكومات من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية، أما أزمة كورونا فإنها تهدد المورد البشري مباشرة ولذا فإن تداعياتها تعد الأخطر على الاقتصاد العالمي وتتطلب سياسات مختلفة لمواجهتها. ويختلف الأمر في مصر، إذ إنها آمنة من وقع الأزمة المباشر في ضوء الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة من إغلاق المدارس والمنشآت.

هذا ولا يمكن إنكار أن تحويلات العاملين بالخارج قد اكتسبت أهمية متزايدة. في الآونة الأخيرة، إذ باتت مصدرًا مهمًّا للنقد الأجنبي يفوق في بعض الأحيان المصادر التقليدية لهذه التدفقات[1]، ومع افتراض قرب انحسار أزمة كورونا. إلا أن هناك قنوات انتقال لأثر تلك الأزمة على الاقتصاد المصري من خلال تداعيات الأزمة على مصادر النقد الأجنبي ومن بينها تحويلات العاملين المصريين في الخارج بالتركيز على مفهوم الهجرة المؤقتة وحاملي تصاريح العمل وشركاء التجارة الرئيسيين ومصدري رؤوس الأموال وأسواق العمل في الدول العربية وخصوصًا أسواق العمل في مجلس التعاون الخليجي، والأرقام المستخدمة للتحويلات هي تلك التحويلات المسجلة رسميًّا ولا تشمل التحويلات العينية أو التحويلات غير المسجلة[2].

شهدت تدفقات التحويلات للعاملين المصريين ارتفاعا متزايدة خلال السنوات 2004-2005 وإلى حلول عام 2014-2015 وباستثناء السنة المالية التالية للأزمة المالية العالمية 2007-2008 والتي انعكست في تراجع قيمة التحويلات في عام 2008-2009 بنسبة انخفاض قدرها (8.8 %) وعلى الرغم من الظروف السياسية والتوترات في مصر إبان ثورات الربيع العربي في عام 2011 والتي ارتبطت بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛ غير أن تحويلات العاملين قد زادت. وبرز اتجاه متنامي للتحويلات بنسبة 29% بين السنتين 2009-2010، 2010-2011 واستمر الاتجاه المتنامي إلى عام أزمة أسعار النفط في عام 2014-2015 حينما هبطت قيمة التحويلات بنسبة % 11.4في 2015 2016 ثم استمرت الزيادة في قيمة التحويلات من 17.1 مليار دولار في عام 2015-2016 إلى وصلت إلى 26.4 مليار دولار في عام 2017-2018 ثم تراجعت في عام 2018-2019 إلى 25.2 مليار بنسبة حوالي (4.5 %) تحت تأثير تصاعد حدة التوترات التجارية، تباطؤ النمو في الاقتصاد الصيني وتداعياته على الاقتصاد

---

[1] د. جمال محمود عطية عبيد, الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, كلية التجارة وإدارة الاعمال, جامعة حلوان, المجلد32, العدد1, 2018, ص1.

[2] وعلى الرغم من أن التحويلات العينية يمكن تقديرها خلال استخدام المسوحات المكثفة للمهاجرين غير أن التحويلات غير المسجلة يصعب تقديرها، وقد تباينت التقديرات حول قيمتها؛ إذ ذهب البعض إلى أنها تصل إلى أكثر من 60% من المسجلة رسمية، وفي دراسات أخرى ذكرت أنها قد تصل إلى مرتين أو ثلاث مرات تلك المسجلة رسمية. د. فادية محمد أحمد عبدالسلام, مرجع سابق, ص120.

العالمي، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تزايد المديونيات العامة والخاصة في العالم، انخفاض أسعار النفط العالمية[1].

ومن الواضح أن عام تحرير سعر الصرف الأجنبي في مصر قد ساهم بشكل واضح في إحداث قفزة في التحويلات في عام 2016-2017 إذ زادت قيمة التحويلات بنسبة 27.8%. ويتضح أيضًا استمرار اتجاه التزايد في قيمة تحويلات العاملين المصريين في الخارج خلال الربعين الأول والثاني من 2019-2020، إذ تحققت زيادة بنسبة 37%.

تطورت تحويلات العاملين في مصر بشكل لافت خلال السنوات القليلة الماضية، حيث باتت مصر تعتمد على تحويلات العاملين بالخارج بنسبة كبيرة، إذ بلغت تحويلات العاملين بالخارج في عام 2018 نحو 10.17 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ المتوسط العالمي لتلك التحويلات في نفس هذا العام استنادًا إلى بيانات 170 دولة نحو 4.93.% من الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الشكل (11) تزايد الوزن النسبي للتحويلات من 13.0 % في 2004-2005 إلى 19.0 % في 2010-2011 مرور سنوات أزمة النفط العالمية 2014-2015 والذي سجلت فيها نسبة 29% من أهم موارد مصر من العملات الأجنبية الصادرات، رسوم المرور بقناة السويس، الاستثمار الأجنبي، السياحة، وانتهاءً بسنة 2018-2019 حيث التوترات في الاقتصاد العالمي والتي حققت فيها نسبة 33% من إجمالي موارد النقد الأجنبي.

شكل رقم (11) الأهمية النسبية لمصادر النقد الأجنبي خلال الفترة (2004-2020)

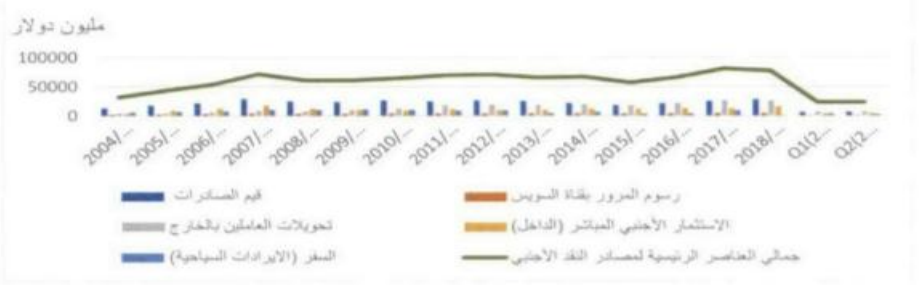

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات البنك المركزي المصري, البحوث الاقتصادية, بيانات السلاسل الزمنية, ميزان المدفوعات المصري, الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتضح من بيانات الشكل السابق رقم (11)، أن تحويلات العاملين بالخارج كانت في تزايد بشكل عام، خصوصًا بعد تعويم الجنيه المصري، إذ زادت قيمة التحويلات بنسبة 27.8% في العام المالي 2017/2016. ووفقًا لبيانات ميزان المدفوعات الصادر عن البنك المركزي، ولقد بلغ حجم تحويلات العاملين بالخارج 6712.6 مليون دولار في الربع الأول من العام المالي 2020/2019 بزيادة بنسبة 13.6% عن الربع ذاته في العام السابق الذي بلغ 5908.9 مليون دولار، سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفاعًا في الفترة مارس الى مايو 2020 بمقدار 1.3 مليار دولار بمعدل زيادة سنوي 19.6% لتسجل نحو 7.8 مليار دولار مقابل نحو 6.7 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق) وهي الفترة التي شهدت تخوفًا كبيرة من توترات الاقتصاد العالمي بفعل وباء كورونا لذا شهدت اتجاه عام نحو مزيد من التحويلات المالية

[1] **د. فادية محمد أحمد عبدالسلام, مرجع سابق, ص125.**

للعاملين بالخارج الى ذويهم في مصر. وقد أظهرت البيانات الواردة في الشكل رقم (12) انخفاض في حجم تحويلات العاملين بالخارج في يوليو 2020 لتصل الى 6212.5 مليون دولار مقارنة بنحو 7896 مليون دولار في يناير 2020.[1]

شكل رقم (12) حجم تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (يوليو 2017 يوليو 2020) مليون دولار

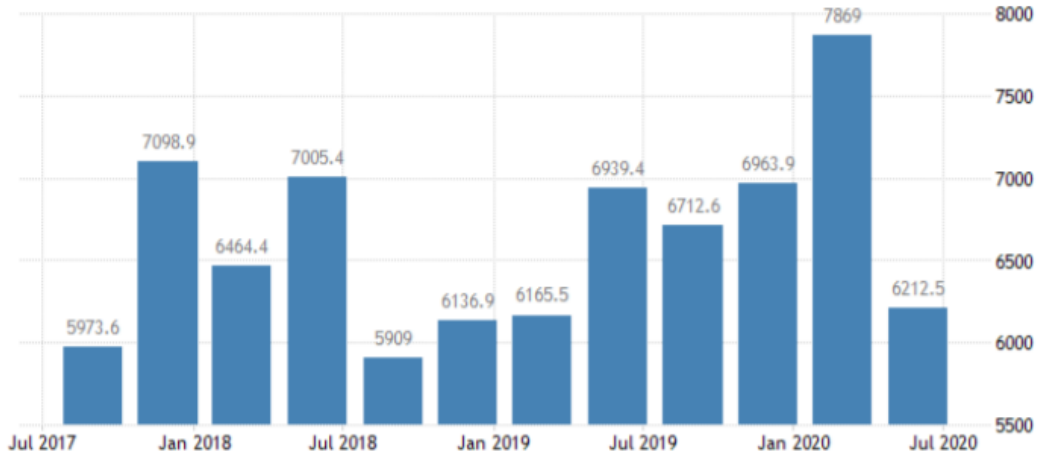

[2] Source: Trading Economics, " Egypt Remittances ", 2020.

ولقد ارتفع تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال السنة المالية 2020 / 2021 بمعدل 13.2% بنحو 3.7 مليار دولار, ولقد حققت أعلى مستوى تاريخى لها مسجلة نحو 31.4 مليار دولار خلال العام المالي 2020 / 2021، مقابل نحو 27.8 مليار دولار خلال العام المالي 2019 / 2020.[3]

شكل رقم (13): تطور تحويلات المصريين بالخارج خلال 5 سنوات

---

[1] **Reuters , Egypt workers' remittances rose to $8 billion in the July-September quarter , DECEMBER 7, 2020 , Available at: https://www.reuters.com/article/egypt-cenbank-int-idUSKBN28H1PF تم الاطلاع بتاريخ: 2021/7/10م.**

[2] **Source: Trading Economics, " Egypt Remittances ", 2020 , Available at https://tradingeconomics.com/egypt/remittances. تم الاطلاع بتاريخ: 2021/7/10م.**

[3] **النشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري.**

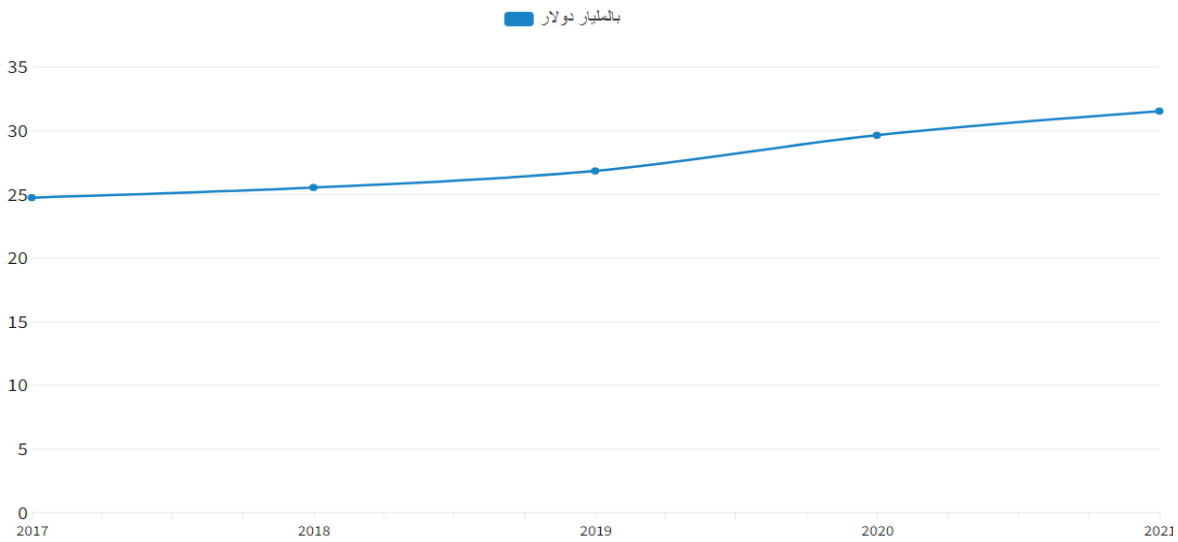

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري، 2021م

- خامساً-
إيرادات قناة السويس

يعد الطلب على العبور من قناة السويس طلبًا مشتقًا من الطلب على البضائع المنقولة نفسها، إذ تطلب السفن لكونها وسيلة لنقل السلع، ولذا تعتبر التجارة الدولية من أهم العوامل التي تحدد الطلب على النقل البحرى، إذ تعتمد حجم التجارة الدولية، واتجاهاتها في الصعود والهبوط على طبيعة النشاط الاقتصادي العالمي وعلى معدل نمو الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن هذه المعدلات هي التي تعمل على زيادة أو انخفاض التجارة الدولية على حسب معدلات النمو في الدول المتقدمة والنامية، إذ يزداد حجم التجارة الدولية في أوقات الانتعاش الاقتصادي والعكس صحيح في أوقات الركود والكساد يقل حجم التجارة الدولية وعموما فإن التحالفات السياسية والاقتصادية هي التي تعمل على توسيع حجم النشاط التجاري الدولي كما تعمل على خلق مصالح مشتركة بين الدول[1].

[1] وتعمل هيئة قناة السويس من هذا المنطلق، ومن ثم وقعت هيئة قناة السويس مذكرتي تفاهم في عام 2006م مع بعض الهيئات مثل هيئة ميناء نيويورك وميناء فرجينيا بالساحل الشرقي بالولايات المتحدة الأمريكية ليتبادلون المعلومات عن التجارة البحرية عبر الأطلنطى لا سيما تلك القادمة من جنوب شرق آسيا كما تنص الاتفاقية على عمل دراسات مشتركة لجذب السفن القادمة من آسيا إلى الساحل الأمريكي للعبور بقناة السويس، وخصوصًا سفن الحاويات حيث تهتم بها هيئة قناة السويس لأنها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي السفن العابرة للقناة حيث وصلت هذه النسبة حوالي 34,5 % وتعبر هذه النسبة عن العدد، أما الحمولة الصافية فإنها تمثل نسبة حوالى 45,6% من إجمالي الحمولة الصافية العابرة لقناة السويس.

وعلى الرغم من أنه كان متوقعًا تزايد إيرادات قناة السويس زيادة كبيرة بعد توسعة القناة مباشرة، إلا أن حجم الإيرادات لم يكن على المستوى المتوقع والمستهدف، وإنما واجهت قدر من الانخفاض النسبي خلال الاعوام التالية للتوسعه مباشرة . إذ انخفضت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس من 5.3 مليار دولار للعام المالى 2015/2014 إلى حوالي 5.1 مليار دولار و4.9 مليار دولار على التوالي للعامين 2016/2015 و2017/2016، وذلك بمعدل انخفاض بلغ تقريبًا 3.8% للعامين[1].

وتتزايد أهمية تدفقات النقد الأجنبي الناجمة عن قناة السويس في ظل أوضاع الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، وفي إطار ما يعانيه من تدهور عائدات السياحة، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضًا تراجع حصيلة الصادرات في ظل المشاكل والصعوبات الإنتاجية التي يعاني منها القطاع الصناعي، وكذا ما ترتب على الأزمة النفطية 2014 من انخفاض في تحويلات العاملين بالخارج والمنح والمساعدات الخارجية من الدول العربية، فضلًا عن المخاطر السياسية والإرهابية التي تواجهه. ومن ثم صارت إيرادات قناة السويس هي المصدر الأكثر أهمية بما يتطلب ضرورة تأمينه والحفاظ على استمراره وتزايده بمرور الوقت، لا سيما وأن أهمية قناة السويس ليست اقتصادية فقط، بل تعبر عن الوزن الاستراتيجي لمصر. ولكن دائمًا ما يشهد سوق النقل البحري الكثير من التطورات والمستجدات التي تؤثر على حركة الملاحة بالقناة وايراداتها وتنافسيتها مقارنة بالطرق الملاحية البديلة مثل قناة بنما[2].

ولقد أثرت جائحة كورونا على ايرادات قناة السويس، إذ انخفضت الإيرادات ابتداءً من أبريل 2020 بشكل ملحوظ، مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين 2018 و2019 نظرا لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة، ويتضح من الشكل رقم (14) انخفاض ايرادات القناة من 34.480 مليار جنيه عام 2019 الى 10.151 مليار جنيه فقط خلال الفترة (يوليو الى اكتوبر 2020)[3].

صبري أحمد أبو زيد، محاضرات في اقتصاديات النقل البحرى، الجزء الأول، ص23. هيئة قناة السويس، النشرة السنوية، 2006، ص37. د. هاني محمد السيد علي, المحددات المؤثرة فى إيرادات قناة السويس, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, العدد2, 2018, ص82.

[1].Central Bank of Egypt, Annual Report, Various Years. Available at: www.cbe.Org.eg

تم الاطلاع بتاريخ: 2021/7/16م.

[2] د. جيهان محمد محمد السيد, أثر المستجدات العالمية والمحلية على إيرادات قناة السويس, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, معهد التخطيط القومي, المجلد 27, العدد2, 2019, ص7.

[3] د. جيهان عبدالسلام عباس, أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة), مرجع سابق, ص16.

شكل رقم (14) ايرادات قناة السويس خلال الفترة (2014 – 2020) مليون جنيه

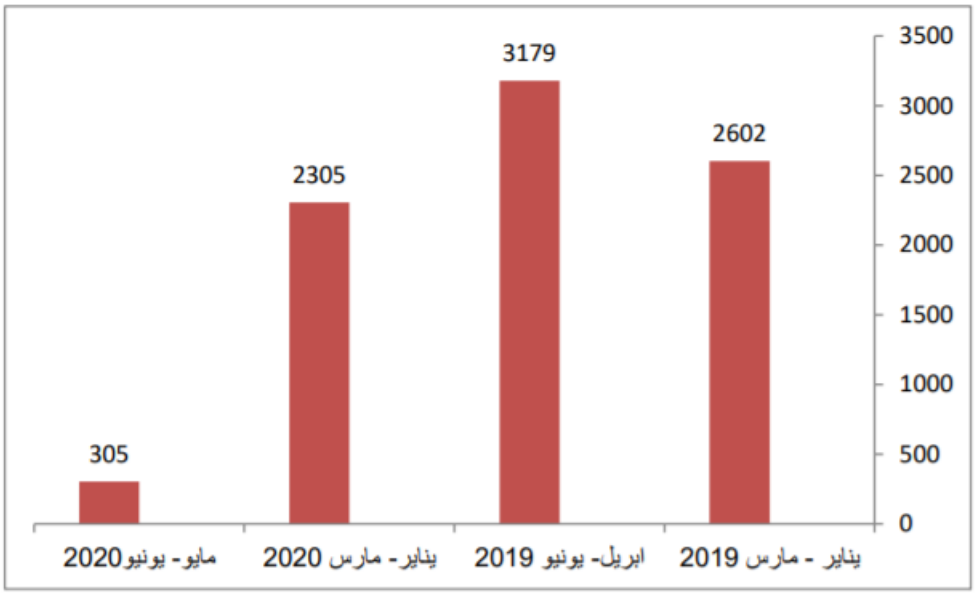

المصدر: من اعداد الباحث استنادًا على بيانات: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، وزارة المالية، القاهرة، نوفمبر 2020، المجلد 15، عدد 13، ص28.

ويرجع الانخفاض في إيرادات قناة السويس خلال تفشي أزمة وباء كورونا الى تراجع عدد السفن العابرة بالقناة كذلك حمولتها، إذ انخفض عدد السفن العابرة في الربع الأول من عام 2020 الى 4740 ناقلة مقارنة بنحو 4656 في نهاية الربع الرابع من عام 2019، كما استمرت في الانخفاض لتصل لـ 4713 ناقلة في الربع الأخير من عام 2020 كما هو موضح في الشكل رقم (15).

شكل رقم (15) عدد السفن العابرة بقناة السويس وحمولتها خلال الفترة (2018-2020)

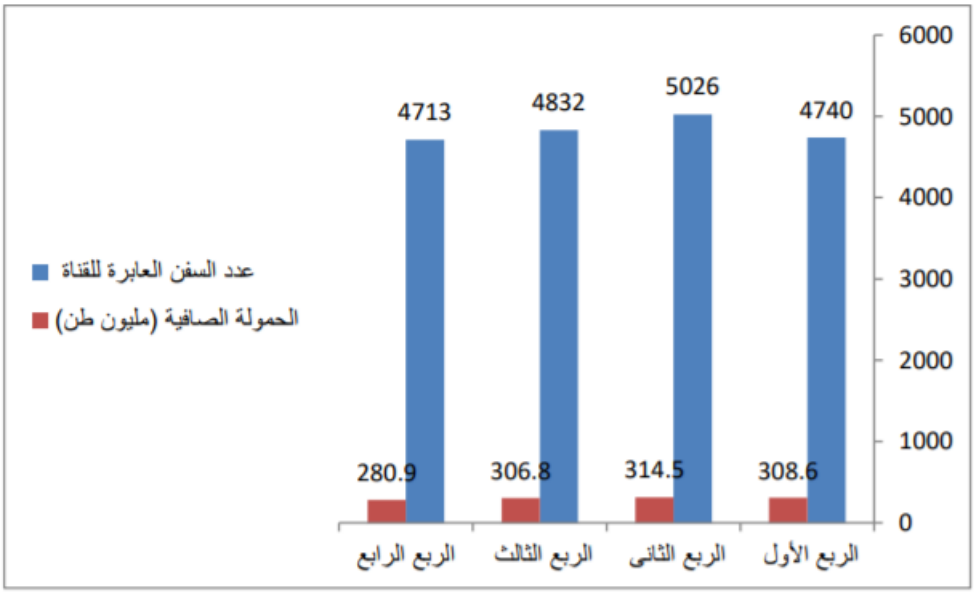

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا على البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر 2020، العدد 283، البنك المركزي المصري، القاهرة: أكتوبر 2020، ص91:18657.

وحققت الملاحة بالقناة خلال عام 2021 أرقامًا قياسية جديدة وغير مسبوقة على مدى تاريخها، إذ حققت أعلى إيراد سنوي في تاريخ القناة بلغ 6,3 مليار دولار، وأكبر حمولات صافية سنوية بلغت 1,27 مليار طن، متجاوزة بذلك كل الأرقام التي تم تسجيلها من قبل. فقد شهدت الملاحة بالقناة خلال عام 2021 شهدت عبور 20694 سفينة من الاتجاهين مقابل عبور 18830 سفينة خلال عام 2020 بفارق 1864 سفينة بزيادة قدرها 10%، كما بلغ مجموع الحمولات الصافية 1,27 مليار طن مقابل 1,17 مليار طن خلال عام 2020 بفارق 100 مليون طن بزيادة بلغت 8,5%, كما حققت زيادة في العائدات خلال 2021 بشكل كبير قدرها 12,8% من حصيلة إيراداتها بالدولار، حيث وصلت إلى 6,3 مليار دولار مقابل 5,6 مليار دولار خلال عام 2020، بزيادة قدرها 720 مليون دولار[1].

المطلب الثانى

[1] الرؤية, 6,3 مليار دولار إيرادات قناة السويس في 2021, 2022, https://www.alroeya.com/, تم الاطلاع بتاريخ: 2022/2/11م.

تأثير وباء كورونا على الرياضة

* مقدمة :-

باتت الرياضة من أهم مظاهر النشاط الانسانى الترفيهى والاجتماعى والاقتصادى , فلم تعد نشاط مكمل للأنشطة البشرية ، بل أضحت (صناعة) هامة تضم استثمارات ضخمة للأندية والاتحادات الرياضية العالمية والوطنية .

إذ تمثل عوائد الأنشطة الرياضية المختلفة من عوائد وحصيلة بيع تذاكر حضور المباريات ، وحقوق البث الفضائى للمباريات وعقود الرعاية وعقود الاحتراف والانتقالات , مبالغ طائلة تضخ فى خزائن القائمين على النشاط ، هذا بجانب الأنشطة الخدمية المكملة لها والمرتبطة بها , من إشغالات الفنادق فى اللقاءات الهامة الدولية وفرق تأمين المباريات وانتقالات الاعبين والجماهير , وتذاكر السفر المختلفة ، وتسويق وبيع الوجبات والأطعمة للحاضرين لمشاهدة الالعاب الفردية والجماعية , وغيرها الكثير .

ذلك يفسر ارتفاع عقود احتراف اللاعبين ، ومكافآت المدربين والجهاز الفنى وهرولة رجال الأعمال لشراء بعض الأندية الرياضية المشهورة دوليا أو وطنياً , واستقدام النخبة من اللاعبين لدعم أنديتهم ومنتخباتهم .

وسنرى تأثير انتشار وباء كورونا على النشاط الرياضى الإجمالى سواء على المستوى الدولى أو المستوى المحلى .

تأثير وباء كورونا على النشاط الرياضى على المستوى الدولى :-

عانت كل الأندية والمنتخبات من انتشار الوباء فى شكل جائحة عالمية ، حيث فرضت الكثير من الدول الأوروبية والأمريكية وغيرها الإغلاق التام لمدد مختلفة ، أو حظر الانتقالات والتجمعات مما تسبب فى توقف النشاط الرياضى فى كل الألعاب الفردية والجماعية على مستوى كل دولة ، وحتى على مستوى التجمعات الرياضية الدولية .

بل وتم إلغاء الكثير من المباريات بين المنتخبات بعد ثبوت إيجابية المسحات لبعض لاعبى المنتخبات وتفشى الإصابة بين لاعبيهم ، وابتعد الكثير من كبار اللاعبين عن النشاط بسبب إصابتهم بالفيروس وخضعوا لبرنامج علاجى مكثف .

- **خسائر بعض الاندية الأوربية :-**

أما عن لغة الأرقام فالإحصائيات تشير إلى تكبد مجمل النشاط الرياضى (كرة القدم فقط) خسائر بلغت حوالى أربعة مليارات يورو و دولار فى الفترة من يناير 2020 حتى عودة النشاط , وذلك الدوريات الأوروبية الخمسة الكبرى (خسائر البث الفضائى والعائدات التجارية والتسويقية) وخسر قطاع كرة القدم الإنجليزية حوالى 1.4 مليار استرلينى ، أما الأندية فوصلت لـ 750 مليون استرلينى ، والأندية الأسبانية والإيطالية كل منها 700 مليون يورو .

أما ألأندية الـ 18 فى البوند سليغا فبلغت خسائرها ما بين 650 – 750 مليون يورو , منها 140 مليون يورو للتذاكر و 240 مليون يورو للإعلانات و 370 مليون يور عائدات البث الفضائى .

وبلغت خسائر فريق سان جرمان الفرنسى 215 مليون يورو ، وريا ل مدريد 350 مليون يورو ، وبرشلونة 366 مليون يورو .

*** أولمبياد طوكيو :-**

بسبب كورونا تم تأجيل أولمبياد طوكيو الذى كان مقرر أن يتم فى صيف 2020 وتأجل لـ 2021 وتكبد منظموه خسائر مالية باهظة قدرت بـ 16 مليار يورو (مليار يورو للبث فضائى – و 2 مليار تأمين الأولمبياد – مليار ونصف بناء ملاعب – ملياران ونصف المليار حقوق الرعاية – و 10 مليار تكلفة الاستعداد للألمبياد) بجانب خسائر فادحة للقطاع الخاص .

وكلف التأجيل 2.7 مليار دولار رسوم تأجير المواقع وإلغاء حجوزات الفنادق والأجور الإضافية للموظفين وأفراد الأمن .

ونتيجة ما تقرر تأجيل دورة الألعاب الأولمبية طوكيو (2020) لمدة عام لتقام (2021) وبالتالي أصبح واقع فُرض علي **اللجنة الأولمبية المصرية** مما يعني زيادة الأعباء المالية لتجهيز الفرق المشاركة حيث يبلغ إجمالي النفقات التي سيتم صرفها علي إعداد اللاعبين المشاركة في الألعاب الأولمبية (200) مليون جنيه في حالة إقامة الدورة في موعدها (2020م) وبالتالي فمن المؤكد أن هذا المبلغ سوف يزداد نتيجة تحمل أعباء الإعداد لعام إضافي نتيجة تغير جميع خطط وبرامج الإعداد ولكن ذلك مرتبط بموعد إنتهاء جائحة فيروس كورونا وذلك لأن خطط الإعداد قائمة علي مكونات عديدة معظمها تكون خارج البلاد ، وفي ضوء ذلك قامت وزارة الشباب والرياضة بالتنسيق مع اللجنة الاولمبية المصرية بشأن متابعة عمل الاتحادات الرياضية وتعديل خططها المالية والفنية في ضوء مستجدات تأجيل أولمبياد طوكيو (2020) [1].

وكان قطاع الرياضة الأوروبى قد أصابه الذعر فى بداية عام 2022 أثر الخشية من العودة لمنع الجماهير من حضور المباريات بسبب إعادة ظهور لمتحور الكورونا ، فقد رصد الاتحاد الأوروبى لكرة القدم فى تقرير نشر فى 2022/2/3 عن أن وباء كورونا كلف كرة القدم الأوروبية نحو 7 مليارات يورو فى موسمين 2019 – 2020 ، و 2020 – 2021 وأن الأندية الأوروبية واجهت عجزاً مالياً متفاقماً فى موسم 2019 – 202 , بعد زيادات متوالية فى الميزانيات فى الأعوام السابقة .

([1]) راجع د/ م.د / شريف السيد يوسف محمد م.د / أحمد سيد أحمد عبد الفتاح – اقتصاديات الرياضة المصرية أثناء الكوارث الطبيعية (دراسة حالة) – المجلة العلمية لكلية التربية الرياضية للبنين بالهرم جامعة حلوان – ع 89 صـ 229وما بعدها .. الموقع jsbsh.journals.ekb.eg

- المبحث الثانى –

الاقتصاد المصرى وتحظى آثار كورونا

منع وباء كورونا اقتصاديات الكثير من بلدان العالم من تحقيق أى نسب نمو ملموسة خلال فترة ذروة اجتياجه لها ، بعد أن فرضت الإغلاق التام أو شبه التام للبلاد ، فتوقفت عجلات الإنتاج بعد عدم قدرة العمال على الذهاب لمصانعهم أو مزارعهم وأماكن الإنتاج الأخرى ، وأصيبت الكثير من الاقتصاديات بالشلل التام أو شبه التام , وسارعوا للاقتراض .

وقد تسبب الأزمة فى دخول الاقتصاد العالمى فى مرحلة ركود اقتصادى وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولى فى أول أبريل عام 2020 الأمر الذى ينعكس سلبيا على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم ، والذى كان يحقق نمو بطيئ قبل الأزمة الحالية .

وقد تفاوتت تقديرات المؤسسات المالية لحجم الخسائر على الاقتصاد العالمى جراء هذه الأزمة ، وقد قدرت مؤسسة بلومبرج أن الأزمة تسببت فى خسائر بلغت 2.7 تريليون دولار[1] ، بينما قدر بنك التنمية الآسيوى (ADB) حجم الخسائر للناتج العالمى ما بين 77 مليار و 347 مليار ، (ADB 2020) .

كما قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن فيروس كورونا المستجد قد تسبب فى انخفاض الناتج العالمى وخسائر فى قطاع التصدير وحده وصلت إلى 50 مليار دولار ، وقدرت منظمة السياحة العالمية حجم الخسائر بنحو 62 مليار دولار ويتوقع أن تتجاوز 100 مليار . (UNCTAD . 2020)

كما قدرت منظمة العمل الدولية أن الخسائر الأولية لهذه الأزمة قد تصل إلى زيادة المتعطلين بنحو ما يقرب من 25 مليون على مستوى العالم مقابل 22 مليون عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 2009/2008 وذلك فى مارس لعام 2020 إلا أن متابعة أعداد المتعطلين نتيجة للأزمة تشير إلى تجاوز هذا العدد (ILO, 2020) .

وأخيراً ، توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بنسبة تتراوح ما بين 40 – 40% من قيمتها وتراجع عمليات الدمج والاستحواذ بنسبة تتراوح بين 50 – 70% لعام 2021/202 عن مثيلتها فى عام 2021/2019 .

ووضع الاقتصاد المصرى فى اختبار حياتى هائل ومعجز لأول وهلة ، ولكن بفضل السياسة الاقتصادية الحكيمة للحكومة المصرية وسرعتها فى اتخاذ قرارات صعبة أثناء الأزمة ، ومعاونة البنك المركزى المصرى لها ، استطاع الاقتصاد المصرى تخطى أزمة وباء كورونا ، وبل وحقق نسب نمو معقولة وزاد من منتجاته التصديرية الزراعية وغيرها للأسواق الخارجية ، خاصة منتجاته الزراعية .

([1]) www.blimberg.com(accessed 20 March 2020) .

وسنرى ذلك فى المطلبين الآتيين :-

- المطلب الأول : الإدارة المالية للحكومة المصرية لأزمة وباء كورونا .

- المطلب الثانى : البنك المركزى المصرى ودوره فى تخطى آثار الوباء .

- المطلب الأول –

الإدارة المالية للحكومة المصرية

لأزمة وباء كورونا

تركزت السياسة المالية للحكومة المصرية أثناء الأزمة على مجموعة من المحاور وهى حظر الاستغناء عن أى عمالة ، والمساعدات المالية للمشروعات المتعثرة ، وتقنين ساعات الحظر مع تشغيل المرافق والخدمات الهامة ، وعدم فرض الإغلاق التام إلا للضرورة القصوى [1] .

فمع بداية طهور الفيروس وانتشاره فى مصر خلال مارس 2020 ، بادرت الدولة باتباع سياسات استباقية للحد من تراجع معدل النمو الاقتصادى ، ولتحفيز النشاط الاقتصادى ، وحماية العمالة غير المنتظمة وكلها إجراءات هامة ومطلوبة ، وقد ركزت السياسات على جانبين : أولهما زيادة الدعم الموجه لقطاع الصحة للسيطرة على الفيروس ، وثانيهما : مساندة القطاعات والفئات المتضررة من الأزمة.

وقد تنوعت السياسات التى تبنتها مصر فى مواجهة الأزمة ما بين سياسات مالية وأخرى نقدية [2] .

فتحت شعار مساندة النشاط الاقتصادى ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلى , أصدرت وزارة المالية البيان التمهيدى لموازنة عام 2021/2020 مؤكداً على أن :-

- البيان وثيقة مهمة تعكس أولويات وتوجيهات القيادة السياسية وتحديات الاقتصاد العالمى وفيروس كورونا .
- 4.5% معدل النمو المستهدف وخفض الدين العام إلى 82.8% من الناتج المحلى والعجز الكلى إلى 6.3% .
- 8.8% زيادة فى المصروفات العامة و 13.6% للإيرادات مقارنة بموازنة العالم الحالى .
- استمرار سياسات الاصلاح المالى وتحسين الخدمات العامة والاستثمارات وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية ومساندة كل القطاعات المتضررة من الأزمة .

([1]) راجع قرار رئيس مجلس الوزراء المصرى رقم 2020/768 الصادر فى 24 مارس 2020 والقرار رقم 2020/719 ، والقرار رقم 2020/123 والقرار رقم 2020/606 ، ورقم 2020/724 ، وبشأن الحظر الكلى أو الجزئى للتجوال .

([2]) مصادر متنوعة ضمت مجلس الوزراء – البنك المركزى المصرى (2020) تعليمات واجراات البنك المركزى المصرى للحد من فيروس كورونا المستجد , أوراق عمل , ديسمبر . – وزارة المالية – وزارة التخطيط – وزارة الصناعة – هيئة الرقابة المالية .

- زيادة 75% فى بدل أعضاء المهن الطبية عما هو قائم بتكلفة إضافية سنوية تصل إلى 2.25 مليار جنيه ويصبح إجمالى قيمة هذا البدل أكثر من 5.25 مليار جنيه .
- رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات الجامعية من 400 جنيه إلى 2200 جنيه شهرياً .
- 5.7 مليار جنيه لبرنامج دعم الإسكان الاجتماعى و 50 ملياراً للتمويل العقارى بفائدة 10% .
- 84.5 مليار جنيه لمنظومة السلع التموينية ورغيف العيش و 254.5 مليار جنيه لمخصصات قطاع الصحة و 363.6 مليار جنيه للتعليم و 60.4 مليار جنيه للبحث العلمى .

و وفقا لوزارة المالية تم تخصيص حزمة تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه لمواجهة الأزمة بما يمثل 1.9% من الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى2019/2018 ولتمويل الإجراءات التالية :-

*** زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين دخول العاملين بالمهن الطبية :-**

1) اعتماد اضافى 4 مليار لوزارة الصحة للتجهيزات ورفع كفاءة المتشفيات بها .
2) 200 مليون جنيه اعتماد اضافى لمشروع الإمداد بالتجهيزات الطبية المتقدمة بخطة وزارة الصحة .
3) 2.25 مليار جنيه لتمويل زيادة بدل المهن الطبية بـ 75% .
4) رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالم والبحث العلمى ، ومستشفيات جامعة الأزهر التى تصدرت حالياً بما يتراوح بين 400 إلى 700 جنيه ، لتصبح 2200 جنيه شهرياً .

- منحة شهرية بقيمة 500جنيه للعمالة غير المنتظمة لمدة 3 شهور .
- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 شهور .
- إلغاء رسوم المنظومة الإلكترونية للممولين من الأشخاص الطبيعيين هذا العام .
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 شهور ، والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية عن الفترات السابقة ، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر .
- رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم .
- إعفاء الأجانب من ضرائب الأرباح الرأسمالية وتأجيلها للمقيمين حتى بداية عام 2022 .
- تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن عام 2019 لكل الشركات العاملة فى القطاعات المتضررة (الطيران – السياحة – الصناعة – التصدير) .
- تأجيل الضرائب المستحقة للقطاعات المتضررة دون فوائد أو غرامات تأخير .
- مد وقف ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين .

*** السياسات القطاعية :-**

ضمت مجموعة من الإجراءات لمساندة القطاعات المتضررة من الأزمة ومساعدتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية أثناء الأزمة ، ويعرض الجدول التالى أهم هذه الإجراءات .

جدول (2) : أهم السياسات القطاعية التى تبنتها مصر لمواجهة الأزمة[1] .

القطاع	إجراءات المساندة
الطيـــــران والسياحة	1- تم توفير قرض مساندة للطيران المدنى بفترة سماح تمتد لعامين على أن تتحمل وزارة المالية الأعباء . 2- سداد وجدولة المستحقات على مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمنشآت السياحية والفندقية وشركات الطيران لمدة 6 شهور . 3- مبادرة التمويل السياحى بقيمة 50 مليار جنيه بتكلفة 8% لتمويل مصاريف تشغيل المنشآت السياحية . 4- إعفاء الكافيتريات والبارات التابعة للمجلس الأعلى للآثار من الإيجار حتى انتهاء الأزمة .
الصناعة	1- خفض أسعار الغاز الطبيعى للصناعة لـ 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية وخفض أسعار الكهرباء للجهد العالى والفائق بقيمة 10 قروش وتثبيت أسعار الكهرباء لباقى الاستخدامات الصناعية لمدة 5 سنوات . 2- توفير 2.5 مليار جنيه مستحقات المصدرين حتى يونيو 2020 . 3- استمرار مبادرة البنك المركزى لدعم الصناعة من خلال توفير تمويل بقيمة 100 مليار جنيه بتكلفة 8% .
البورصة	1- تخفيض جميع مصروفات البورصة ومصر للمقاصة والرقابة المالية وصندوق حماية المستثمر . 2- تخفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة لتصبح 5 بدلاً من 6.25 فى المائة ألف . 3- وتخفيض مقابل خدمات المقاصة والتسوية للأسهم وأدوات الدين لتكون 10 فى المائة ألف .

وذلك كما يلى :- [2] .

([1]) راجع د/ محمد زيدان ابراهيم – أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى – دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر .أبريل 2021– مجلة التجارة والتمويل – كلية التجارة – جامعة طنطا – ع 1 صـ 174 وما بعدها ..

([2]) راجع أعمال المؤتمر العلمى الخامس _ كلية التجارة – جامعة طنطا (أثر كورونا على الاقتصاد القومى – المقترحات والحلول) 5 أبريل 2021 , وراجع أيضا د/ محمد زيدان ابراهيم (وآخرين) – أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى – دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر .أبريل 2021– مجلة التجارة والتمويل – كلية التجارة – جامعة طنطا – ع 1 صـ 174 وما بعدها . وبحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر المشار إليه ص 175 , وما بعدها .

- أولاً –

حظر الاستغناء عن أى عامل

يعتمد القطاع الاقتصادى على العامل كمحور هام لا ينجح إلا به ، بجانب رأس المال والمستهلك والتكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج الأخرى .

ولم تطرح مسألة الاستغناء عن أى عمالة من المشروعات المنتجة المملوكة للدولة أو التى تساهم فيها بنسبة 51% من رأس المال (قطاع الاعمال العام) .

ولكن بعض شركات القطاع الخاص قد بدأت تفكر فى هذا الاتجاه ، لذا جاءت القرارات السريعة معلية من شأن الأمن الاجتماعى والاقتصادى للعامل ، فلا تقصير من جانبه فى هذا الشأن ، فالأمر أشبه بالقوة القاهرة العامة التى منعته من التواجد فى مكان عمله ، ويجب على رب العمل المشاركة فى تحمل آثار الأزمة الدولية والوطنية .

وقد أقرت الحكومة حزمة تيسيرات داعمة للقطاعات المتضررة من تأجيل سداد أو تقسيط الضريبة العقارية للقطاعات المتضررة لمدة ثلاثة أشهر دون أى مقابل تأخير ، وتيسيرات أخرى عديدة فى هذا الاتجاه , **وربطت كل ذلك بعدم الاستغناء عن العمالة كشرط لسريان والاستفادة بتلك التيسيرات الداعمة للقطاعات المتضررة .**

- ثانياً –

حزمة مساعدات وتيسيرات للقطاعات المتضررة

أعدت الحكومة المصرية حزمة مساعدات وتيسيرات للقطاعات المتضررة من أهمها تأجيل سداد أو تقسيط الضرائب دون مقابل تأخير - وكذلك إسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية ستة أشهر ، وإرجاء سداد كل المستحقات ثلاثة أشهر دون غرامات أو فوائد تأخير ، ومد فترات تقديم الإقرارات على الدخل حتى 30 يونيه ، والسداد على 3 أقساط دون مقابل تأخير ، وأيضاً تدبير قرض مساند لقطاع الطيران المدنى ، بفترة سماح تمتد لعامين ، وسرعة سداد 30% من مستحقات المصدرين لدى صندوق دعم الصادرات بما لا يقل عن (5 مليون) لكل منهم .

- ثالثاً –

منحة حكومية للعمالة غير المنتظمة

إذا كانت العمالة المنتظمة قد حرصت الحكومة على عدم الاستغناء عنها أثناء فترة الأزمة ، واستمرارها فى صرف مرتباتها وأجورها ، فقد كانت العمالة غير المنتظمة محل اهتمام الحكومة أيضاً ، وهى العمالة التى لا تخضع لقانون العمل أو لقانون الخدمة المدنية لفقد شرط الانتظام فى العمل ، من العمالة الزراعية وأعمال البناء ، والصيادين والسائقين والتباعين وغيرهم .

لذا قررت الحكومة منح تلك العمالة مبلغاً من المال شهرياً حتى تخطى الأزمة ، ومقدارها (500) جنيهاً ولمدة 3 أشهر , جددت مرات عديدة ، وقامت وزارة المالية بتدبير الموارد المالية لتلك المنحة وتم صرفها لهذه الفئات على كافة محافظات الدولة , بعد حصر تلك العمالة طبقاً للاجراءات التى وضعتها وزارة القوى العاملة بالتنسيق مع الوزارات المعنية

- المطلب الثانى –

البنك المركزى المصرى ودوروه

فى تخطى آثار الوباء

مع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة قام البنك المركزى المصرى بخفض أسعار الفائدة بـ 300 نقطة أساس لتخفيض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم إلى 9.25% و 10.25% و 9.75% على التوالى .

وقد ساير البنك المركزى المصرى التوجه الحكومى لاحتواء آثار الأزمة وسارع بالعديد من المبادرات لدعم تلك السياسة , ومن أهم تلك المبادرات مد أجل (تأجيل) الوفاء بالقروض البنكية ، ومنح قروض ميسرة (مخفضة الفائدة) ، مع الحرص على عدم اللجوء للاقتراض الخارجى ، والحفاظ على الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية كسند للجنيه المصرى أثناء الأزمة [1] ، و ذلك انعكس إيجابياً على الاقتصاد القومى مما جعله متصدراً المركز السادس فى الاقتصاديات النامية التى حققت نمواً أثناء وبعد أزمة كورونا ، وذلك كما سنرى [2] .

وكانت القرارات كما يلى :-

- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة 6 شهور وإسقاط استحقاقات قدرها 10 مليار جنيه للعملاء الأفراد غير المنتظمين .
- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم .
- مبادرة تخفيض الديون للأفراد المقترضين .
- خفض أسعار الفائدة على المبادرات التى أعلنها البنك المركزى قبل الأزمة إلى 8% بدلا من 10% وتضم هذه المبادرات : 100 مليار جنيه لدعم الصناعة والمصانع المتعثرة و 50 مليار جنيه لدعم التمويل العقارى لمتوسطى الدخل .
- إتاحة 50 مليار جنيه لتمويل الإسكان المتوسط الدخل من خلال البنوك .
- برنامج لإسقاط المديونية على المزارعين وتأجيل سداد القروض إلى سبتمبر 2020.

([1]) راجع د/ أسامى محمد حامد بدر (دور الاحتياطى النقدى الأجنبى فى امتصاص تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية وتكلفة التأمين عن الذات) دراسة تحليلية – مجلة البحوث المالية والتجارية – كلية التجارة – جامعة بورسعيد ع 3 – 2021 يوليو صـ 70 وما بعدها .

- وراجع أيضا د/ سحر عبود – دفع النمو الاقتصادى لمصر فى ظل تداعيات أزمة كورونا – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، مج 28 عدد 2 – 2020 ديسمبر – صـ 7 وما بعدها .

- راجع أيضا د ياسمين عمرو سليمان (دور البنك المركزى المصرى فى تطوير القطاع المصرفى ومواجهه الازمات الاقتصادية) البنك المركزى المصرى – العهد المصرفى المصرى – سلسلة أوراق بحثية -2014 , ص 31 وما بعدها .

([2]) راجع د/ سمر أحمد حلمى عبد الغنى – تقدير أثر الإجراءات الاحترازية لتفادى انتشار فيروس كورونا على الناتج المحلى الاجمالى المصرى خلال الفترة من أبريل – يونيو 2020 – المجلة المصرية للدراسات التجارية – كلية التجارة – جامعة المنصورة – مج 44 – 34 صـ 327 وما بعدها .

- إتاحة 50 مليار جنيه بفائدة 8%لشركات السياحة وبفترات سماح 6 شهور حتى تتمكن من الوفاء بإلتزماتها أثناء الأزمة .
- للحد من السيولة فى المعروض النقدى ، تم وضع حد أدنى وأقصى لعمليات السحب والإيداع للأفراد مع توسيع قيود التعاملات اليومية للشركات .
- للحد من الدولره طرحت البنوك العامة شهادات بعائد 15% للأفراد [1] .

- أولاً –

مبادرة تأجيل سداد القروض الشخصية

للأفراد 6 أشهر

على أثر تفشى الوباء ، ومراعاة للظروف الاقتصادية للمواطنين عملاء البنوك الذين حصلوا على قروض مختلفة من البنوك ، وفى مارس 2020 قرر البنك المركزى التعميم لدى كافة البنوك لتأجيل سداد قروض عملاء كل بنك (أفراد وشركات) لمدة 6 أشهر (ما لم يطلب العميل استمرار السداد) , مع استبعاد تأثير تلك الفترة عند حساب فترة التوقف عن السداد [2].

وبلغ إجمالى عدد الأشخاص الطبيعيين المستفيديين من تأجيل سداد أقسط الديون بلغ نحو 4 ملايين و940 الف شخص , فيما بلغ عدد الشركات والجهات الاعتبارية نحو 74 ألفاً و879 شركة .

- ثانياً –

خفض الفوائد على القروض

وذلك مراعاة للوضع الاقتصادى الذى قد يضطر الأفراد للاقتراض من البنك لتسيير أموره ومشروعه حتى لا يتوقف النشاط أو الإنتاج .

وعمد البنك المركزى لخفض تكلفة الإقراض وتخفيض أسعار الفائدة على الاقراض بنسبة 3% منتصف مارس 2020 أى مع بداية تفشى الوباء فى مصر , وذلك لمواجهه حالات التعثر التى قد تطرأ نتيجة الوباء [3].

---

(1) راجع د/ محمد زيدان ابراهيم – أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى – دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر .أبريل 2021– مجلة التجارة والتمويل – كلية التجارة – جامعة طنطا – ع 1 صـ 174 وما بعدها .

(2) راجع البنك المركزى المصرى (2020) , تعليمات واجراءات البنك المركزى للحد من فيروس كورونا المستجد , أوراق عمل , ديسمبر .

(3) راجع البنك المركزى المصرى (2020) , تعليمات واجراءات البنك المركزى للحد من فيروس كورونا المستجد , أوراق عمل , ديسمبر .

وارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر 2020 بمعدل سنوى 11,6% لتسجل نحو 22,1مليار دولار مقابل 19,8مليار دولار خلال الفترة المماثلة من العام السابق . وراجع د | محمد زيدان ابراهيم – المرجع السابق , ص 206 .

- ثالثاً –

عدم الاستدانة من الخارج بسبب الأزمة إلا فى أضيق نطاق

حيث واجهت الإدارة المالية والبنوك الوطنية الأزمة بإمكانياتها المتاحة ، ولم تعمد لطلب قروض من الخارج للسيطرة على الآثار المالية للوباء ، وإن كان البرنامج الاقتصادى للحكومة المصرية يعتمد فى جزء منه على الاتفاق مع صندوق النقد الدولى للحصول على قروض ميسرة بآجال طويلة للإصلاح الاقتصادى طبقا للخطط الاقتصادية المعتمدة ، وقد نجحت الإدارة المصرية فى الاتفاق مع الصندوق ، وتم تمرير دفعات متوالية من المبالغ المطلوبة طبقاً للخطط الزمنية المتفق عليها .

ولم يؤثر وباء كورونا على الاتفاق مع الصندوق أو الخطط المصرية الاقتصادية .

بل وتوقع الصندوق استمرار الاقتصاد المصرى فى تحقيق نمو عام 2020 ، واحتلال المركز السادس من بين (18) دولة حول العالم شهدت نموا اقتصاديا عام 2020 ، وأيدت وكالة (فينش) صندوق النقد فى توقعاته تلك بنسبة نمو 3.7% خلال بعد ما كان المتوقع أن يصل إلى 5.7% قبل الأزمة ، كما أن الإنكماشات الاقتصادية المتوالية كانت أقل حدة فى مصر بالمقارنة بنظيرتها الأخرى [1] .

(1)

- al borsaa news . com 15/4/2020 – 1231123 .